## «المالية» تعلن الحرب على الموظفين

أصدر وزير المالية في الحكومة المستقيلة الدكتور محمد منصور زمام، حزمة من القرارات التي تتضمّن إجراءات تقشفية، في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية وإيقاف المانحين مساعداتهم لليمن واغلاق عدد من الدول الأجنبية والعربية سفاراتها بصنعاء واستمرار تراجع اسعار النفط عالمياً... ويتضمن التعميم استكمال إجراءات التقاعد لمن بلغوا أحد الأجلين وازالة كافة الوظائف الوهمية والمزدوجة..

وبرّر زمام قراراته بـ«الحفاظ على عجز الموازنة عند الحدود الآمنة».

وألزم الجهات الحكومية، بترشيد الإنفاق فيما يتعلّق بالأجور الإضافية والمكافآت، والمياه والإنارة، والأدوات المكتبية، والنشر والإعلان والبريد والاتصالات، والمؤتمرات والضيافة والنفقات "ذات الطابع الخاص" ونفقات النظافة، ونقل مهمات والانتقالات الداخلية وحضور المؤتمرات والتنقّلات الخارجية.

كما شمل ترشيد الإنفاق "إيجار المباني والآلات والمعدات، ونفقات البحوث والتطوير والتدريب المحلي والخارجي، والأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية والملابس، وصيانة الطرق والجسور والمرافق العامة وصيانة المباني والتحسينات الصغيرة، والوقود والزيوت وصيانة الأثاث وأجهزة المكاتب والآلات والمعدات".

ووجّه وزير المالية في تعميمه بإيقاف صرف المبالغ الإضافية المقطوعة لأي موظّف، والالتزام الكامل بإيقاف سداد الهواتف "الثابتة والنقّالة" الخاصة بالمسئولين والموظّفين في جميع الحالات، وإيقاف صرف فواتير الاتصالات الدولية الخاصة بالمسئولين والموظّفين فيما عدا الجهات التي تستلزم مهامها ذلك.

وهو ما اعتبره اقتصاديون سياسة افقار تستهدف الموظفين محدودي الدخل، فيما يجري التستر على صفقات كبار المفسدين والناهبين للمال العام.. وسخروا من تعميم لوزارة تشغل نفسها باعلانات للصحف وأدوات نظافة وبدل إضافي، وايجارات وغيرها.. واصفين التعميم بأداء «الصرخة» ولكنه تحريض ضد انصار الله.

# اليمن أمام كارثة تجميد المساعدات

*حذّر محللون وعمال إغاثة من تزايد خطر توقف المساعدات المقدمة إلى اليمن والتي تصل قيمتها إلى مئات الملايين من الدولارات بعد إخلاء السفارات الغربية، وسط مخاوف من حدوث أزمة غذائية كبرى في هذا البلد الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات.*

*فقد سارعت الولايات المتحدة- التي بلغ متوسط المساعدات التي قدمتها إلى اليمن في السنوات الأخيرة 200 مليون دولار سنوياً- والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبعثة الاتحاد الأوروبي والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى سحب موظفي سفاراتها الأسبوع الماضي، ملقية باللوم على "تدهور الوضع الأمني" في البلاد بعد استقالة الحكومة الشهر الماضي.*

- غياب الحكومة يجمد بعض اتفاقات المساعدة أوروبياً
- السعودية أوقفت مليار دولار حجم مساعداتها السنوية لليمن
- بدون الدعم قد تعجز الدولة عن دفع الرواتب

ومن بين المساعدات التنموية التي قد يتم تأجيلها الدعم الحيوي للاقتصاد وأنظمة التعليم والجيش.

وفي هذا الصدد، قال آدم بارون، وهو باحث زائر في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية والمختص في الشئون اليمنية: "عندما ينظر الناس إلى إغلاق سفارة، يعتقدون أنها مجرد سفارة، لكن في واقع الأمر، (الإغلاق) يدفع مختلف الدول المانحة إلى تجميد التمويل. وفي بلد مثل اليمن، يعد هذا الأمر خطيراً للغاية".

وفي السياق نفسه، قال مسؤول إغاثة رفيع المستوى تحدث إلى شبكة الأنباء الإنسانية "إيرين" بشرط عدم الكشف عن هويته أنه "من المرجّح أن تقوم الجهات المانحة بتجميد بعض برامج المساعدات الكبيرة.. هناك اتفاقات مع الحكومة، ولكن عندما لا تكون هناك حكومة فسيتم تجميدها".

### المساعدات مهدّدة

ويعتمد اقتصاد اليمن منذ فترة طويلة على المساعدات الخارجية، ولكن في ظل عدم وجود حكومة فاعلة، من المتوقّع أن يتم الآن تعليق أو تأجيل الكثير من المساعدات التنموية.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة منحت اليمن أكثر من 800 مليون دولار في صورة مساعدات منذ عام 2011، في حين قدم الاتحاد الأوروبي نحو 120 مليون دولار في عام 2014. وعلى الرغم من أنه من غير المرجّح أن تتأثر المساعدات الإنسانية القصيرة المدى، إلا أن الدعم المقدم للاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية والجيش يمكن أن يتأثر.

وقالت المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي نبيلة مصرالي إنه في حين لم يتم رسمياً تعليق المساعدات التنموية، فإن "مواصلة تنفيذ البرامج لا تزال قيد المراجعة في ضوء التطورات السياسية الراهنة".

وقد كان اقتصاد اليمن يعاني بالفعل بعد أن أوقفت المملكة العربية السعودية المساعدات السنوية التي تقدمها والتي تتجاوز مليار دولار في أواخر العام الماضي احتجاجاً على استيلاء الحوثيين على السلطة.

من جانبه، حذّر بارون من أن "اقتصاد اليمن سيكون عرضة لخطر الانهيار، إذا تم سحب المساعدات الخارجية".

ومن دون دعم، قد لا تكون الحكومة قادرة على دفع رواتب موظفيها المدنيين، وقد تنخفض قيمة الريال اليمني كثيراً، مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية المستوردة.

ويعتمد اليمن، أفقر دولة في العالم العربي، بالفعل بشكل خطير على استيراد المواد الغذائية الأساسية ولا يحصل نصف مواطنيه تقريباً على ما يكفي من الطعام، وفقاً لمنظمة أوكسفام.

وقال رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" في اليمن تروند ينسن، أنه في حين أن بعض المساعدات الطارئة لا تزال مستمرة، لكنه يشعر بالقلق "إزاء الأزمة الاقتصادية المحتملة التي قد تجعل العديد من اليمنيين عرضة لمخاطر جمة".

ويعاني اليمن بالفعل من بعض أعلى معدلات سوء التغذية في العالم، المماثلة- في بعض أنحاء البلاد- لتلك التي كانت سائدة في الصومال خلال الفترة التي سبقت مجاعة 2011م.

### أعمال الإغاثة معرّضة للتهديد

وبالنسبة لمنظمات الإغاثة التي تحاول منع وقوع كارثة، سيؤدي انسحاب موظفي السفارات والوضع الأمني أيضاً إلى تعقيد عملياتها.

وقال كبير المستشارين الفنيين في وكالة إغاثة تسمى منظمة الأيادي النقية للخدمات الإنسانية هاشم عون الله ومقرها الولايات المتحدة، أنه يتوقع توقف مشاريع وكالته والمشاريع الأخرى المموّلة من الولايات المتحدة في الأيام المقبلة بعد مغادرة مسئول التنسيق بين منظمته والسفارة الأمريكية.

### آخر ثلاث شركات نفطية تغادر اليمن

قال مصدر مسئول في هيئة استكشاف وإنتاج النفط، إن شركة أوكسيدنتال النفطية الأمريكية، قرّرت مغادرة اليمن، بعد التخلّي عن حقل نفطي في منطقة العقلة بمحافظة شبوة.

وأوضح المصدر أن الشركة أبلغت هيئة النفط، أنها قرّرت التخلي عن منشآتها الرئيسية في قطاع العقلة بشبوة ووقف ضخ النفط وإخلاء مكتبها بالعاصمة صنعاء، بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد.

وتنتج الشركة حوالى 10 آلاف برميل يومياً، ويعمل فيها حوالى ألف موظف منهم 700 عامل يمني من أبناء شبوة في منطقة الإنتاج.

وتعرّضت الشركة الأمريكية، خلال الفترة الماضية، لمضايقات من جماعة أنصار الله في صنعاء والقبائل في منطقة الإنتاج، حسب المصدر.

وكان مسلّحون من جماعة أنصار الله قد اقتحموا مبنى الشركة الرئيسي بالعاصمة في ديسمبر الماضي، وقاموا بنهب بعض محتوياته ومنها سيارات نقل، فيما منع مسلّحو القبائل موظفي الشركة من إدخال معدات إلى موقع الإنتاج مطالبين بتوظيف المزيد من أبناء المنطقة لدى الشركة.

وغادرت حوالى 35 شركة نفطية اليمن خلال عام 2014، وفقاً لتصريحات حكومية، واكتفت بعض الشركات بفتح مكتب تمثيل لها في صنعاء بينما نقلت مقارها الرئيسية إلى دول أخرى.

وسبق أن أعلنت شركة "دوف إنيرجي" البريطانية في ديسمبر الماضي، التخلي عن القطاع النفطي 53 في محافظة حضرموت والذي كانت تعمل به، كما قرّرت شركة "كنديان نكس" مغادرة اليمن بشكل نهائي.

## محكمة فرنسية تغرم «طيران اليمنية» 30مليون يورو

اصدر القضاء الفرنسي حكماً على شركة الطيران الوطنية اليمنية بدفع اكثر من 30 مليون يورو من التعويضات والفوائد الى اكثر من 500 شخص اقرباء 152 ضحية في حادث وقع عام 2009م.

وطالب اقارب الضحايا بأكثر من 70 مليون يورو كتعويضات بعد تحطم طائرة الايرباص آي310 التي كانت تقوم برحلة بين صنعاء (اليمن) وموروني (جزر القمر) وتحطمت في البحر في 30 يونيو 2009م على بعد كيلومترين من شواطىء جزر القمر، وقد أودى الحادث بحياة ركاب الطائرة وطاقمها، وكان من بين الركاب 66 فرنسياً.

## اليمن يفقد مليار دولار من عائدات النفط

كشف تقرير رسمي عن خسارة اليمن قرابة مليار دولار من عائداتها النفطية خلال العام الماضي 2014م مقارنة بالعام الذي سبق.

واوضح التقرير الصادر عن البنك المركزي اليمني ، ان عائدات اليمن من قيمة الصادرات تراجعت الى مليار و673 مليون دولار العام الماضي قياساً مع اكثر من مليارين و662 مليون دولار عام 2013م بتراجع كبير بلغ 989 مليون دولار.

وتعود اسباب التراجع بشكل اساسي الى انخفاض قدرة اليمن الانتاجية وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وتعرض انابيب النفط مأرب - الحديدة، لعدة اعتداءات تخريبية من قبل العصابات التخريبية.

وبحسب التقرير فقد انخفضت حصة اليمن من كمية النفط المصدر الى 17 مليون برميل العام الماضي مقارنة بأكثر من 24 مليون برميل عام 2013م بتراجع بلغ سبعة ملايين برميل.

## عبرت عن قلقها من تراجع الاقبال على التعليم
## اليونيسيف: اكثر من مليون طفل يمني يعانون سوء التغذية

أعربت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن القلق بشكل خاص إزاء تزايد أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في اليمن، ونقصان عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة.

وذكرت أن معدلات التعليم للفتيات والشبان بلغت سبعين في المائة في السنوات الماضية، في اشارة إلى الأوضاع قبل أحداث 2011م..

وأعربت اليونيسيف عن خشيتها من هذا الاقبال بالقول: «ولكن من المرجح أن يتم فقدان تلك المكاسب».

وعن سوء التغذية التي يعاني منها الأطفال، قال جوليان هارنيس من منظمة اليونيسف في اليمن: هناك حوالي تسعمائة ألف طفل يمني يعانون من سوء التغذية، من بينهم نحو مائتين وعشرة آلاف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، في الماضي تمكنت اليونيسف من المساعدة في علاج العديد من الأطفال الذين كانوا يعانون من سوء التغذية، الأمر الذي قد يصبح أكثر صعوبة الآن، لأن هناك عنصرا اقتصاديا فيها. هناك فجوة تمويل بمقدار ستين مليون دولار لعام 2015، في حين بلغت الخطة الشاملة لهذا العام نحو مئة وأربعين مليونا".

وأشار هارنيس إلى أن الوضع في اليمن صعب للغاية، ولكن من الناحية الإنسانية لا يزال من الممكن إجراء بعض الزيارات الميدانية على أساس منتظم.

وذكر هارنيس أن هناك نسبة عالية من السكان الذين يعيشون في فقر، حيث إن البلاد تعتمد على المساعدات الخارجية، وقد لوحظ تراجع الخدمات الحكومية ومن المرجح أن تنخفض الخدمات الصحية والتعليمية.

## برنامج الأغذية العالمي باقٍ في اليمن رغم الأزمة

كتب/ المحرّر الاقتصادي

أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنه يعتزم مواصلة عملياته في اليمن، وذلك على الرغم من شدة الأزمة السياسية والأمنية، ووقوع اشتباكات بين الفصائل المتناحرة، واستقالة الرئيس، والمطالبات في الجنوب بالانفصال.

وقالت المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن بورنيما كاشياب: "في هذه الأوقات الصعبة، يصبح دور البرنامج أكثر أهمية".

وأضافت في بيان: "وحتى قبل هذه الأزمة، كان أكثر من 40% من اليمنيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني خمسة ملايين منهم بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ومن المؤكد أن الاضطرابات الحالية ستؤثّر سلباً على الأشخاص الأشد فقراً والأكثر احتياجاً".

وأفادت: "نحن قلقون جداً بشأن قدرة اليمنيين على التعايش في ظل الاضطرابات الأخيرة. من المرجح أنهم يتناولون كميات أقل من الطعام وعلى فترات غير منتظمة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وزيادة احتمالات سوء التغذية".

وعلى الرغم من التحديات الأمنية والتشغيلية الكبيرة، تمكّن برنامج الأغذية العالمي في يناير الماضي من الوصول إلى حوالي مليون شخص.

وقالت: "لقد تفاقمت الأزمة بسبب الاشتباكات المستمرة في الجنوب.. ويشعر برنامج الأغذية العالمي بالقلق إزاء نزوح الكثيرين بسبب القتال، ومن سيضطرون إلى النزوح إذا لم يتوقف القتال".

وجاء في البيان: "يستطيع برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى بعض المناطق في اليمن التي تعد الأصعب في الوصول إليها، من خلال شركائه من المنظمات غير الحكومية التي يعمل بها أشخاص من هذه المناطق".

ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى ستة ملايين شخص في جميع أنحاء اليمن في الفترة بين يوليو 2014 ويونيو 2016م.

ويحتاج البرنامج إلى جمع 146 مليون دولار لدعم عمليته الرئيسية للإغاثة والإنعاش على مدى الأشهر الـ 12 المقبلة.

ويأمل برنامج الأغذية العالمي في أن يتوصل جميع الأطراف إلى توافق سريع على أساس الاتفاقات السابقة والنتائج التي توصل إليها مؤتمر الحوار الوطني، وذلك من أجل مصلحة الشعب اليمني.

## يحتاج إلى 146 مليون دولار